شنـاشيـل

وما موقف إدعائنا العام؟

▪ عدنان حسين

بعد أيام قليلة من انشقاق وزير الخارجية الليبي موسى كوسا على معمر القذافي ولجوئه إلى بريطانيا التي عمل فيها في الماضي سفيرا لبلاده، تحرّك النائب العام الاسكتلندي وطلب مقابلة المسؤول الليبي المنشق الذي شغل فترة من الوقت منصب رئيس جهاز الاستخبارات الليبي، وكان يعتبر الساعد الأيمن للقذافي.

النائب العام، أو المدعي العام، في أي بلد هو محامي المجتمع الذي ينوب نيابة عامة عنه في تحريك الدعاوى الجزائية والإدعاء فيها أمام المحاكم المختصة، وهو معني بتحقيق العدالة وإعادة الحقوق إلى أصحابها حتى لو طال الزمن، فتحقيق العدالة لا ينقضي مفعوله بعد مدة معينة كالمنتجات الصناعية أو الزراعية.

القضية التي حرّكت النائب العام الاسكتلندي باتجاه كوسا هي جريمة تفجير طائرة ركاب أميركية فوق قرية لوكربي الاسكتلندية في العام ١٩٨٨، وهو الحادث الذي وُجّهت فيه أصابع الاتهام إلى نظام القذافي. وقد أقرّ هذا النظام ضمنياً بمسؤوليته عندما دفع مليارات الدولارات تعويضات إلى عائلات الضحايا. والمفروض أن يكون ملف القضية قد أغلق بهذه التعويضات، لكن لدى النائب العام الاسكتلندي لا تنتهي القضايا الجنائية بالتعويض على الطريقة العشائرية كما يجري عندنا.

مناسبة هذا الكلام الجبهة الجديدة للحرب بين شركاء "حكومة الشراكة الوطنية!"، والتي تقدّم لنا دليلاً آخر على أن النخبة المتنفذة في السلطة في بلادنا لا تعرف الكثير، وربما حتى القليل، في علم وفن السياسة، فما نشهده يندرج في باب المناكفات غير محسوبة العواقب على طريقة شقاوات الحارات القديمة.

لسبب معروف، لم يقبل بعض أعضاء مجلس النواب من كتلة "العراقية" بقرار البرلمان اعتبار قصف مدينة حلبجة الكردية العراقية بالأسلحة الكيمياوية ومقتل الآلاف من سكانها في عهد صدام جريمة إبادة جماعية. وعلى سبيل المناكفة، على الأرجح، وليس حباً بأهل مدينة الفلوجة وتحقيقاً للعدالة، طالب هذا البعض بمعاملة مماثلة لأحداث الفلوجة في العام ٢٠٠٤، فيلتقط أحد نواب التحالف الوطني (فرع دولة القانون)، الطرف المقابل لخيط المناكفة ويعلن تأييد كتلته لهذا الطلب والتحقيق مع رئيس كتلة "العراقية" إياد علاوي باعتباره كان رئيسا للحكومة آنذاك.

بالطبع هنا هاجت "كورة الزنابير" من كل الجهات، فيهدّد هذا ويردّ ذاك بتهديد مقابل، ويجد مجلس النواب، في ظل هذا الجو المكهرب بين الشركاء في السلطة، أن يسحب الموضوع من جدول الأعمال، لأن الكتل وقياداتها أدركت، في ما يبدو، أن البلاء سيعم الجميع، فإذا فتح ملف الفلوجة ستُفتح مقابله ملفات، وفي مقابل هذه الملفات ستُفتح ملفات وملفات، وهي كلها من العيار الثقيل للغاية، ولا ينطوي أي منها على ما يشرّف ويبعث على الفخر، فهنا جرائم قتل جماعي، وهناك صفقات سياسية وتجارية وسخة، واعتقالات عشوائية، وتعذيب للمعتقلين في السجون، واختطاف واغتصاب، وفساد مالي وإداري، وشهادات مزورة، وتعيينات غير قانونية... الخ.

لا أحد بلا خطيئة، فلا أحد يستطيع بالتالي أن يرمي المتهمة بالفحش بحجر.. النار ستحرق الجميع، ولأنه من الحكمة طلب الستر "إذا بُليتم فاستتروا"، كان القرار بسحب موضوع الفلوجة من جدول أعمال البرلمان، وربما سيُبقى عليه تحت الطاولة انتظاراً لحفلة مناكفة جديدة.

ما يهمنا هنا هو موقف السلطة القضائية، وبالذات مكتب الإدعاء العام، فالمفروض، بعد سيل التصريحات التي أدلى بها نواب "العراقية" و"الوطني"، أن يقوم المدعي العام العراقي بمثل ما قام به النائب العام الاسكتلندي .. لدى المدعي العام العراقي، المؤتمن من المجتمع على قضية العدالة، تصريحات موثقة من قادة كتل وأعضاء في البرلمان تتحدث عن جرائم ارتكبت في حق الشعب خلال السنوات الثماني الماضية تتوفر ملفاتها لدى السياسيين الذين يسعون إلى "طمطمتها" و"لفلفتها" بعدما وجدوا أن مناكفاتهم يمكن أن تنقلب وبالا عليهم جميعا.

هل يؤدي إدعاؤنا العام واجبه ويتحرك، لتوثيق المعلومات في الأقل؟

adnan255@btinternet.com

ديالى تؤكد عدم قدرتها على الأمن في غياب الاميركيين

قيادي سابق في القاعدة: ١٥٠٠ عنصر ينشطون في العراق.. والتنظيم وضع ستراتيجية طويلة الأمد

□ بغداد / المدى

كشف قيادي سابق في دولة العراق الإسلامية عن أن تنظيم القاعدة في العراق لا يضم أكثر ١٥٠٠ عنصر، لافتا إلى تبديل خططه التكتيكية إلى الإستراتيجية البعيدة الأمد.

وقال الملا ناظم الجبوري في اتصال هاتفي مع "المدى" إن تنظيم القاعدة وبعد الضغط الذي تعرض إليه خلال الفترة الماضية عمد على تحويل الطرق التي ينفذ فيها عملياته وفق خطط إستراتيجية طويلة الأمد وهو ما اعتمد عليه في عملياته بالشيشان وغيرها من المدن وهي احتجاز الرهائن وقتلهم، مبينا أن هذه العمليات الإرهابية تقام بأقل عدد من العناصر من اجل إيقاع اكبر عدد من الخسائر، موضحا أن هذه العمليات بدأت تجني ثمارها وتوقع عددا كبيرا من الضحايا خلال استهدافها لكل من كنيسة سيدة النجاة ومجلس محافظة صلاح الدين، والتي هاجمها عدد لا يتجاوز العشرة إرهابيين وأوقعوا العشرات من الضحايا ما بين قتيل وجريح.

وأعرب الجبوري عن توقعه في ألا تتجاوز أعداد التنظيم في العراق أكثر من ١٥٠٠ عنصر، لافتا إلى أنها استبدلت اغلب قياداتها في البلاد والتي عليها مؤشرات قضائية، حيث جرت عملية مناقلة بينهم في المحافظات التي لا زال لهذه التنظيمات دور فعال فيها.

في غضون ذلك أكدت اللجنة الأمنية بمجلس محافظة ديالى، الاثنين، أن القوات الأمنية المحلية غير قادرة على السيطرة على الوضع الأمني بشكل كامل، داعية إلى بقاء جزء من القوات الأمريكية التي ستنسحب نهاية العام الجاري.

وقال نائب رئيس اللجنة الأمنية في مجلس المحافظة دلير حسن في تصريح لوكالة السومرية نيوز، إن "رحيل القوات الأمريكية المتمركزة داخل المحافظة نهاية العام الجاري، وفقا للاتفاقية الأمنية المبرمة بين بغداد وواشنطن، سوف تكون له انعكاسات سلبية على الأوضاع الأمنية الراهنة"، مؤكدا أن الأجهزة الأمنية العراقية غير قادرة على مسك الأرض بشكل كامل لافتقارها لبعض المعدات والأجهزة والوحدات القتالية المهمة في بناء المنظومة الأمنية".

ودعا حسن إلى "ضرورة بقاء جزء من القوات الأمريكية المتمركزة داخل المحافظة لتكون فاعلة في دعم الأجهزة الأمنية العراقية في بسط الأمن والاستقرار داخل مناطق المحافظة"، لافتا إلى أن "الملف الأمني داخل ديالى سيواجه تحديات عديدة في الفترة المقبلة".

وشدد حسن على "ضرورة وضع الخطط الكفيلة لمواجهة الطوارئ التي قد تحصل، خصوصا مع وجود نشاط ملموس لبعض خلايا الجماعات المسلحة التي تحاول بين فترة وأخرى شن هجمات تؤدي اغلبها إلى المزيد من القتلى والمصابين".

وعلق الملا الجبوري وهو خبير في شؤون الجماعات الإرهابية قائلا إن القوات العراقية لا تزال حتى اللحظة ليست لديها القدرة الكافية في مسك زمام الأمور، وبالتالي فأن العراق لا يزال بحاجة إلى وجود القوات الاميركية.

وعن سبب تمركز التنظيمات الإرهابية لا سيما عناصر ما يسمى بدولة العراق الإسلامية في محافظة ديالى اعتبر الجبوري مرده إلى طبيعة المنطقة الجغرافية، مبينا أن فيها مساحات واسعة غير آهلة للسكان وكذلك ضعف انتشار القوات المسلحة فيها لاسيما في مناطق تلال حمرين، كما أنها مناطق حدودية وبالتالي يسهل تمويلها من دول الجوار، فضلا عن وجود تنوع طائفي في المحافظة.

وتابع الجبوري أن هذا التنوع الطائفي تعتبره القاعدة أرضا خصبة لعملياتها، مبينا أنها تسعى جاهدة في أن يكون هنالك خط فاصل بين الطوائف في العراق.

وشدد الجبوري على أن اغلب القيادات الموجودة في ديالى من التي تم إطلاق سراحها في الفترات الأخيرة بعد أن تدربوا في السجون التي عاشوا فيها منذ ٢٠٠٤.

بيد أن عضو لجنة الأمن والدفاع النيابية حامد المطلك شدد على اختلافه بالرأي مع كلا من حسن والجبوري، مؤكدا قدرة القوات العراقية مسك زمام الأمور في جميع المحافظات إذا ما توافر التوافق السياسي.

وأضاف المطلك وهو قيادي في ائتلاف العراقية في تصريح لـ"المدى"، أن الأمن يمكن أن يستتب في ديالى إذا ما اجتمعت الكتل السياسية على أساس المصلحة العامة والابتعاد عن المصالح الخاصة، موضحا أن بخروج القوات الاميركية من العراق مع نهاية العام الحالي ستخرج جميع الجماعات الإرهابية كونها مرتبطة بالخارج وسوف لن يكون لها مكان بين العراقيين.

وشدد المطلك على القدرة التي تتمتع بها القوات الأمنية من الشرطة والجيش في حفظ أرواح العراقيين والقضاء على العصابات الإجرامية والمليشيات، مستدركا بالقول إن الاستقرار الأمني مقرون وبدرجة كبيرة بالاستقرار السياسي، متابعا انه بات من الضروري الابتعاد عن الاصطفافات الطائفية والعنصرية.

واعتبر المطلك أن تطبيق نظام التجنيد الإلزامي في هذه الفترة أمر ضروري وان كان النظام رمزيا حتى يزيد اطمئنان الشارع العراقي على الجيش.

وكان عضو الائتلاف الوطني طه درع أكد في تصريح سابق لـ"المدى" قدرة تنظيم القاعدة وبدلالة الأحداث الأمنية والقيام بالتفجيرات، مرجعا السبب في ذلك إلى الخلل الموجود في القوات الأمنية، من الناحيتين التدريبية والتجهيزية، فعنصر الأمن ليس لديه الخبرة الكافية في مواجهة عناصر إرهابية مدربة تدريباً محكماً رغم ما شهدته قدرة أجهزة الأمن من تطور لافت. إضافة إلى أن السلاح الذي يمتلكه عنصر الأمن لا يمكنه مواجهة خطر تنظيم القاعدة، وان تنظيم القاعدة بات لا يعتمد على العناصر الخارجية، إنما الداخلية.

في وقت قال فيه مراقبون إن كل حرب العصابات تكون المبادرة فيها للعناصر الخارجة عن القانون، ولكن يفترض من القوات الأمنية أن تقوم بعدد من العمليات الوقائية، إضافة إلى أن ملف الإرهاب في العراق مرتبط بعدة جوانب وخصوصا تنظيم القاعدة الذي تموله عدد من الجهات المتناقضة، منوها إلى إمكانية أي طرف لديه أموال كافية قيادة هذا التنظيم الأحمق ولو بشكل خفي، موضحين أن تنظيم القاعدة بات يعمد الآن على ما يعرف بالجيل الثالث من التنظيم والذي هو مجموعة من المراهقين المتوحشين البعيدين كل البعد عن الإنسانية بعد أن تم عزلهم وهم أطفال عن العالم الخارجي وإبعادهم وبصورة قسرية عن التعليم مما أسهم ذلك في غسل أدمغتهم وتوظيفهم للأعمال الإرهابية.

وكان البريغادير جنرال جيفري بوكانان قد نوّه في تصريحات سابقة إلى أن مواجهة "القاعدة" في العراق "تركت تأثيراً واضحاً في تراجع استقدام مقاتلين أجانب من مختلف الدول"، مشيرا إلى وجود عدد صغير من هؤلاء المقاتلين الذين يعبرون الحدود وخصوصا من سوريا، مستدركا بأن هذا لا يعني إنهم من هذا البلد.

ونبه الجنرال جيفري في تصريحاته إلى إن مجزرة كنيسة "سيدة النجاة" الأحد الماضي وما تلاها من تفجيرات دامية هزت مناطق عديدة في بغداد الثلاثاء الماضي، تؤكد أنها "خطر القاعدة وعزمها"، بحسب تعبيره.

استغراب من تأجيل قوانين الرقابة

الصدريون يحرضون النواب على رفض طلب الحكومة بالتريث

□ متابعة / المدى

أكد النائب عن التيار الصدري جواد الحسناوي أن مجلس النواب سوف يمرر القوانين التي طالب مجلس الوزراء بالتريث في تقديمها إلى البرلمان.

وقال الحسناوي للوكالة الإخبارية للأنباء أمس الثلاثاء إن هناك علامات استفهام واستغراب بسبب طلب مجلس الوزراء بالتريث في تقديم قوانين تعتبر من القوانين المهمة للرقابة وتعني بمحاربة الفساد، وخاصة ان مشكلة الفساد الاداري والمالي يعاني منها العراق بصورة كبيرة".

وأضاف أن مجلس الوزراء أرسل كتابين بهذا الخصوص لكن مجلس النواب سوف يمضي بتمرير هذه القوانين ولا "نلتزم ولا نرعى" انتباها لهذه الكتب.

وتأتي هذه التصريحات بعد يومين من تأكيد مصادر برلمانية للمدى أن الحكومة العراقية وجهت كتابا رسميا إلى البرلمان تطالب فيه التريث في التصويت على قرارات تخص هيئة المفتشين والنزاهة وديوان الرقابة المالية مما أثار مخاوف وشكوك أعضاء في لجنة النزاهة البرلمانية ونواب آخرين.

القيادي في كتلة الأحرار رئيس لجنة النزاهة البرلمانية النائب بهاء الأعرجي أعلن أمس، "إحالة ملفات فساد إلى هيئة النزاهة والقضاء العراقي، وان ملفات فساد كثيرة فيها أسماء وزراء ووكلاء وزارات ومدراء عامين وضباط كبار في الجيش والداخلية".

وشدد الأعرجي على أن لجنة النزاهة عاكفة على القضاء على رؤوس الفساد والحيتان الكبيرة، بحسب وصفه.

من جهتها كشفت عالية نصيف عضو لجنة النزاهة في مجلس النواب أن "هناك ضغوطا سياسية دفعت باتجاه عدم تشريع مجلس النواب القوانين الرقابية الثلاثة".

وأضافت نصيف أن "لجنة النزاهة في مجلس النواب قررت المضي قدما في تشريع القوانين الرقابية الثلاث وهي، قانون هيئة النزاهة، وديوان الرقابة المالية، وقانون المفتشين العموميين". موضحة بالقول إن اللجنة بعثت كتابا إلى وزارة الدولة لشؤون مجلس النواب، أكدت فيه أنها ستمضي بتشريع هذه القوانين، وطلبت من الحكومة أن تبدي ملاحظاتها على هذه القوانين على أن تقدم للمجلس في القراءة الثانية لكل منها". وأضافت أن هناك توجها لإيقاف العمل بالمادة التي تمنح الوزير ورئيس الوزراء صلاحية عدم إحالة الموظف إلى القضاء بدون موافقتهما".

وكانت لجنة النزاهة في مجلس النواب قدمت ٢٣٠ ملفاً متعلقاً بالفساد الإداري والمالي إلى القضاء العراقي، وأشارت إلى أن خمسة ملفات كبيرة كان سيكشف عنها "الإثنين الماضي"، إلا أنها واجهت ضغوطاً سياسية حالت دون ذلك.

وقال عضو اللجنة النائب عمار الشبلي إن الملفات تتعلّق بمجال الخدمات وسوء الإدارة وتعاطي الرشوة، فضلاً عن تقديم ٢٠ ألفا من الشهادات المزورة، يخص قسم منها مديرين عامين وموظفين في الوزارات، مشيراً إلى انه تم تضييف جميع المفتشين العامين في الوزارات بهذا الخصوص.

وأوضح الشبلي أن لجنة النزاهة النيابية حققت بخمسة ملفات كبيرة تشمل وزراء وتؤشر وجود فساد بالأدلة، كانت ستكشفها اللجنة يوم الاثنين إلا أنها تعرضت لضغوط سياسية حالت دون ذلك، منها اعتماد المادة "١٣٦ ب" من أصول المحاكمة الجزائية التي تعطي للوزير الحصانة القضائية وتسمح للتدخل السياسي في أحكام القضاء، والتي اعتبرها الشبلي غير دستورية.

من جهتها أشارت عضو لجنة النزاهة في مجلس النواب عالية نصيف إلى إجراء بعض التعديلات على هذه المادة لرفع صلاحية عدم الإحالة للقضاء عن الوزير، ومنع التدخلات السياسية، مشيرة إلى سعي عدد من النواب إلى إلغائها منذ الدورة البرلمانية السابقة.

وكانت لجنة النزاهة البرلمانية كشفت في وقت سابق عن حالات تزوير للشهادات الدراسية من قبل بعض الموظفين والمسؤولين، بلغ عددها ٢٠ ألف شهادة. وذكرت عضو اللجنة عالية نصيف في تصريح صحفي أمس وجود توجه من قبل الدولة يلزم اللجنة القانونية بصياغة قانون العفو العام والذي سيشمل مزوري الشهادات من صغار الموظفين، مشيرة إلى أن هذا القانون لن يشمل كبار الموظفين.

مقرب من المالكي يرمي الكرة في ملعب النجيفي

أزمة حقائب الأمن: رئاسة البرلمان هي السبب

□ متابعة / المدى

حمل نائب مقرب من رئيس الحكومة نوري المالكي، أمس الثلاثاء، رئاسة مجلس النواب مسؤولية تأخر حسم الوزارات الأمنية، فيما أكد وجود توافق داخل الكتل السياسية على أسماء المرشحين للمناصب الأمنية.

وقال النائب عن ائتلاف دولة القانون حسن السنيد إن "رئيس الوزراء نوري المالكي قدم السير الذاتية لأسماء المرشحين لشغل وزارتي الدفاع والداخلية إلى رئاسة البرلمان لعرضها للتصويت"، معربا عن استغرابه "من عدم عرض أسماء المرشحين للتصويت حتى الآن".

وبحسب ما نقلته وكالة السومرية نيوز فان السنيد وهو رئيس لجنة الأمن والدفاع في مجلس النواب حمل "رئاسة البرلمان مسؤولية تأخر حسم الوزارات الأمنية"، مؤكدا أن "الكتل السياسية أبدت توافقا كبيرا على أسماء المرشحين لتلك الوزارات"، بحسب قوله.

وكان النائب الأول لرئيس البرلمان قصي السهيل قال في حديث لـ"السومرية نيوز"، في الـ٣٠ من آذار الماضي، إن أسماء المرشحين للوزارات الأمنية وصلت للبرلمان، لكن وجود بعض الإشكاليات داخل القائمة العراقية أخر تقديمها، موضحاً أن هناك اعتراضات من داخل القائمة على مرشحها لشغل منصب وزير الدفاع.

وكان النائب عن القائمة العراقية زهير الأعرجي، قد قال في الثالث من نيسان الحالي، إن "مرشح القائمة العراقية لوزارة الدفاع خالد متعب العبيدي سحب ترشيحه من المنصب"، مرجحا أن "يكون قرار العبيدي بسحب ترشيحه لعدم حصول التوافق عليه داخل القائمة".

وأكدت القائمة العراقية، الاثنين الماضي، تسلم مجلس النواب أسماء مرشحي وزارتي الداخلية والدفاع من قبل رئيس الوزراء نوري المالكي، مرجحة عدم تصويت الكتل السياسية عليهما لعدم وجود توافق بشأنهما، فيما كشف مصدر سياسي مطلع أن المالكي أرسل مبعوثا إلى رئيس البرلمان أسامة النجيفي ليسلمه أسماء مرشحي الكتل السياسية لشغل مناصب وزارات الداخلية والدفاع والتخطيط، مبينا أنه تم تقديم ثلاثة أسماء لشغل منصب وزارة الداخلية هم كل من عدنان الأسدي وعبد المحسن الكعبي وإبراهيم اللامي.

وعزا رئيس الحكومة العراقية نوري المالكي، في ١٦ من آذار الماضي، أسباب التأخر في طرح أسماء مرشحي الوزارات الأمنية إلى عدم وجود توافق سياسي على الأسماء المطروحة، مشككاً بحصول ذلك التوافق، فيما شدد على أنه في حال استمرار الخلاف فسيخضع الموضوع إلى التصويت بالنصاب المطلوب.

ويشغل رئيس الحكومة نوري المالكي، حقائب وزارات الدفاع والداخلية والأمن الوطني بالوكالة منذ الإعلان عن تشكيل الحكومة غير المكتملة في الحادي والعشرين من كانون الأول الماضي، وكان طرح اسم زعيم المؤتمر الوطني احمد الجلبي كمرشح قوي لشغل وزارة التخطيط التي لا تزال شاغرة أيضاً ويشغلها بالوكالة القيادي عن التيار الصدري نصار الربيعي.

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media، culture & Art

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير: فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

بغداد. شارع أبو نواس – محلة ١٠٢ – زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ – ٢٣٢٢٧٦
بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
فاكس:٢٣٢٢٨٩
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون